إعلان رفيع المستوى

بشأن القيادة البرلمانية من أجل تعددية أكثر فعالية
تحقق السلام والتنمية المستدامة للشعوب ولكوكب الأرض

1. في آب / أغسطس 2020، اجتمعنا نحن رؤساء البرلمانات لحضور المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات الذي انعقد بصيغته الافتراضية. لقد أدت الأزمة الصحية العالمية التي ألمت بالعالم على مدى الخمسة أشهر الماضية والمتمثلة في تفشي الوباء العالمي، إلى تسجيل أكثر من 20 مليون حالة إصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) ونسبة ما لا يقل عن 750.000 حالة وفاة تعزى إلى الفيروس. أسفرت الاجتماعات الافتراضية عن التزام بتعزيز التعاون والتضامن الدوليين والعمل المتعدد الأطراف، ليس فحسب لإخراج العالم من الأزمة، ولكن أيضاً لتحويله إلى عالم أفضل وتحسين قدرته على الصمود. وبحلول بداية أيلول/ سبتمبر 2021، أسفر الوباء عن أكثر من 220 مليون حالة مؤكدة من حالات الإصابة بعدوى فيروس كورونا المستجد، وأكثر من 4.5 مليون حالة وفاة، إلى جانب حدوث اضطرابات واسعة النطاق في الخدمات الصحية الأساسية في العديد من المناطق، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى اتباع نهج جيد التنسيق ومتعدد القطاعات إزاء حالة الطوارئ الصحية، ما يضمن زيادة القدرات على الاستجابة السريعة على جميع المستويات، وفي جميع البلدان.
2. أكد إعلاننا الصادر في آب / أغسطس 2020 على الأهمية الحاسمة للتعددية والتضامن الدولي في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرهيبة في عصرنا. وبينما نبدأ أخيراً في الخروج من الوباء، فإن هذا الإعلان يبدو أكثر صدقاً من أي وقت مضى. وحقيقة أننا تمكنا من الاجتماع شخصياً في فيينا دليل على التقدم الكبير الذي تم إحرازه من خلال جهودنا الجماعية، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير اللقاحات المنقذة للحياة وتقديمها للجميع لضمان عدم تخلف أي شخص عن اخذ اللقاح. لقد منح هذا المؤتمر للكثيرين منا الفرصة الأولى منذ أكثر من 18 شهراً للاجتماع

شخصياً لتبادل الخبرات والدروس المستفادة من الوباء، والتطلع بأمل متجدد إلى التعافي الإيجابي، على أساس مسعانا المشترك لبذل المزيد من الجهود – والبناء إلى الأمام —على نحو أفضل.

3. يجب أن يراعي التعافي الأثر الخاص الذي أحدثه الوباء على النساء والفتيات والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية المهمشة والضعيفة واللاجئين والمجتمعات المتضررة من النزاعات. يجب أن تدعم جهود التعافي القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية. ويجب أن يكون التعافي شاملاً ومستداماً ومراعياً للبيئة، فضلاً عن دمج الحلول المبتكرة لأزمة المناخ. يجب أن نعمل معاً كأسرة بشرية واحدة في مواجهة الأوبئة والأزمات الأخرى، والتغلب على الخلافات بجميع أنواعها، والسعي إلى تعزيز ثقافة التسامح والتعايش وقبول الآخر. إن تجديد التزام جميع البرلمانيين في جميع أنحاء العالم، بتعددية الأطراف الهادفة والفعالة أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذا التعافي.

4. نحن ندرك أن النساء قدمن مساهمة كبيرة في العمل في الخطوط الأمامية لجبهة التصدي لجائحة كوفيد-19. ومع ذلك، كان للوباء تأثير غير متكافئ على النساء والفتيات، حيث جعلهن الإغلاق أكثر عرضة للعنف المنزلي وأدى إلى زيادة عبء رعاية الأطفال والمسنين. كما كانت النساء أكثر عرضة لفقدان العمل أو الدخل نتيجة الركود الاجتماعي والاقتصادي. ولا تزال النساء والفتيات في حالات الصراع عرضة للخطر بشكل خاص. وقد أكدت جميع هذه الحالات على أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين في صميم التصدي لوباء كوفيد-19 والتعافي منه. يجب علينا إعادة بناء نهج أكثر شمولاً بين الجنسين وإنشاء ميثاق اجتماعي عالمي جديد للمساواة بين الجنسين ويتيح المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع مجالات المجتمع. من هذا المنظور، يجب أن تكون النساء جزءاً من استراتيجية وقيادة عملية التعافي من فيروس كورونا، وتتمثل الخطوة الأولى لتحقيق ذلك في ضمان مستوى تمثيل متساوٍ وهادف فيهيئات صنع القرار مثل البرلمانات والحكومات ومجالس الشركات الخاصة.

5. ونعترف أيضاً بأن تدابير التباعد الاجتماعي والإغلاق أثناء الوباء كان لها أثراً مدمراً على الشباب، حيث حدت من إمكانية حصولهم على التعليم وقللت من فرص عملهم، مما أدى إلى العزلة واحتمال حدوث طفرة في قضايا الصحة النفسية. في الوقت نفسه، اضطلع الشباب بأدوار حيوية في خطوط المواجهة الأمامية مثل العمل في مجال الرعاية الصحية والمرافق العامة والتجارة، فضلاً عن دعم مجتمعاتهم المحلية أثناء تفشي الوباء. نحن نقر بهذه الأدوار الحاسمة ونتعهد بحشد الطاقة

الإيجابية والابتكار لدى الشباب من خلال بذل كل جهد ممكن لزيادة تمثيل الشباب في برلماناتنا، بما في ذلك من خلال الانضمام إلى حملة الاتحاد البرلماني الدولي "أقول نعم للشباب في البرلمان"، التي تعزز اتخاذ العديد من الإجراءات التحويلية. كما نلتزم بتعزيز المبادرات الهادفة إلى تثقيف الشباب وتدريبهم على تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وبالتالي إعدادهم لوظائف المستقبل.

6. تسببَت جائحة كوفيد-19 في أزمة متعددة الأوجه قوضت التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وجعلت الدول أكثر هشاشة، وأدت إلى تقويض التعاون الدولي، مما أدى إلى زيادة الجوع والفقر وعدم المساواة والعنف في جميع أنحاء العالم. يجب أن ترقى البرلمانات إلى مستوى التحدي، أولاً وقبل كل شيء، بحماية قيمنا الأساسية المتمثلة بالسلام والتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام سيادة القانون. ويجب أيضاً الاستفادة من الفوائد العديدة للحوار والتعاون بين البرلمانات بغية بناء الجسور من أجل الوصول إلى فهم أفضل، وذلك لإرساء الأساس لعالم أكثر سلماً وازدهاراً يمكن فيه لجميع الناس العيش بحرية وكرامة.

7. لذلك يجب أن يكون التعافي الاقتصادي العالمي شاملاً للجميع، مع التزامات بمكافحة الفقر وتقليل عدم المساواة، والحد من البطالة، وتحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الأساسية. ومن شأن ذلك أن يعزز الجهود المتجددة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وبناء مجتمعات أكثر سلماً وعدلاً وشمولاً. كما أقرت الأمم المتحدة بالدور الرئيسي الذي تؤديه البرلمانات في تحديد الإجراءات الجريئة والتحويلية لجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة. مع مرور أقل من عقد من الزمن، نلتزم مرة أخرى بتسريع جهودنا من أجل التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة للعام 2030 في عملنا كبرلمانيين.

8. سيعتمد التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19 إلى حد كبير على التعاون والتضامن الدوليين. وبناءً على ذلك، نكرر تأكيد دعمنا لمنظمة الصحة العالمية، لا سيما فيما يتعلق بعملها في مجال البحث والاستجابة السريعة وتحسين التأهب للاستجابة للأوبئة من خلال تعزيز التعاون بين الدول. ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث في مجال اللقاحات وتطويرها، وإنتاجها وتوزيعها، وتحسين إمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكلفتها. في هذا الصدد، يجب أن يتم توزيع اللقاحات بشكل سريع وعادل ومنصف، وكذلك يتم التوزيع عالمياً. لن يكون أي شخص في مأمن من كوفيد- 19 حتى يصبح الجميع في أمان. ينبغي اتخاذ تدابير مبتكرة ترمي إلى تحقيق الترخيص الطوعي وتبادل المعرفة والتكنولوجيا لتعزيز الوصول العادل إلى اللقاحات

بأسعار معقولة، وزيادة إنتاج اللقاحات وتوزيعها على المدى الطويل. نشيد بالتعاون بين البلدان، جنباً إلى جنب مع المنظمات الصحية والشركات المصنعة، بما في ذلك من خلال الوصول إلى مسرع إتاحة أدوات كوفيد- 19 (ACT) وبرنامج التوزيع العالمي للقاحات كوفيد- 19 (COVAX). ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لضمان حصول جميع البلدان بشكل عادل على لقاحات كوفيد- 19 من دون عوائق.

9. نحث على التعاون من أجل مواصلة البحث والابتكار في علاج فيروس كورونا والفيروسات التاجية بشكل عام والقضاء عليها، بما في ذلك الآثار المدمرة طويلة الأمد لمتلازمة ما بعد كوفيد- 19 (المعروفة أيضاً باسم "كوفيد- 19الطويلة الأمد"). علاوة على ذلك، ندعو إلى تعاون وثيق لإعداد العالم لمواجهة الأوبئة في المستقبل. في هذا الصدد، من المهم العمل من أجل وضع ميثاق عالمي للصحة يتفق عليه قادة العالم، ويضمن الأمن الصحي لسكان العالم من دون استثناء، ومواجهة الأوبئة والكوارث ذات الطابع العالمي، بمبادئ وقيم عالمية مشتركة، وبطريقة تضمن احترام حقوق الإنسان الصحية.

10. لا يزال تعافي الاقتصاد العالمي في أعقاب جائحة كوفيد-19 غير مؤكد وغير متكافئ. سيواجه العديد من البلدان عجزاً ضخماً في الموازنة في السنوات المقبلة، ويجب أن تكون البرلمانات مستعدة لمواجهة مثل هذه التحديات. نعتقد أن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف عادل ومنفتح وشامل وشفاف وغير تمييزي قائم على القواعد، مع وجود منظمة التجارة العالمية في صميمه، يشكل ركيزة محورية للاقتصاد العالمي. ندعو إلى زيادة التنسيق بشأن سياسة الاقتصاد الكلي، ومواصلة الجهود لتعزيز التجارة العالمية المستدامة ومعارضة الحمائية والأحادية، واتخاذ تدابير قوية لتنشيط الاقتصاد العالمي – بما في ذلك من حيث تطوير نظام ضريبي عالمي أكثر عدلاً. سيكون النهوض بالاقتصاد الرقمي أحد المكونات الرئيسية للتعافي الاقتصادي. لذلك، ندعو إلى بذل الجهود لمعالجة الفجوة الرقمية، وضمان الوصول العادل إلى التكنولوجيا والاتصال بالإنترنت والمعرفة. ينبغي للبرلمانات أن تساعد في تسهيل تطوير البنية التحتية الرقمية الأساسية، وتعزيز المهارات الرقمية بين السكان.

11. يجب ألا تطغى جائحة كوفيد-19 على إلحاح أزمة تغير المناخ. ولكن نبني مستقبلاً أفضل بالفعل وقدرة على التكيف طويلة الأجل، يجب علينا تحقيق نمو أخضر وشامل وقائم على الابتكار والتعافي المستدام. لا نزال مقتنعين بالحاجة الملحة إلى التصدي لتغير المناخ، ونؤكد من جديد على

الأهمية الحاسمة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) والإجراءات والأهداف المنصوص عليها في اتفاق باريس. نرحب بالدعم المتزايد لاتفاق باريس، ولا سيما عودة الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا العام كدولة طرف في الاتفاق. ونعرب عن دعمنا القوي للتوصل إلى نتائج طموحة وتعاونية في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين للأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP26) في غلاسكو في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ونحن على استعداد لتقديم مساهمة برلمانية قوية في هذه العملية.

12. كما نعرب عن قلقنا العميق إزاء الآثار السلبية لأزمة المناخ وأثرها على صحة الإنسان وأمنه، مثل زيادة انعدام الأمن الغذائي، والإجهاد المائي، وندرة الموارد الناجمة عن الظواهر الجوية المتزايدة تواتراً وشدة، والتي بدورها تؤدي إلى تأجيج النزاعات والتوترات، وإجبار المزيد من الناس في جميع أنحاء العالم على مغادرة ديارهم. ونشدد على الحاجة إلى استراتيجيات وقائية للتخفيف من مخاطر تغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود، خاصة بالنسبة للأشخاص الأكثر ضعفاً وتهميشاً. ونسلم بأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي، ونعرب عن دعمنا لمؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي، المنعقدة في كونمينغ، الصين في تشرين الأول/ أكتوبر 2021، تحت شعار *الحضارة الإيكولوجية – بناء مستقبل مشترك لكل أنواع الحياة على الأرض.*

13. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تزايد التهديدات لمبادئنا ومؤسساتنا الديمقراطية. كان على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الحكومة اتخاذ قرارات صعبة في معالجة الوباء، لا سيما تقييد حرية التنقل، مما أدى في بعض الأحيان إلى خيبة الأمل وفقدان ثقة المواطنين في العمليات السياسية وفي ممثليهم. إذا تُرك هذا التنافر من دون رادع، الذي غالباً ما تغذيه المعلومات المضللة والأيديولوجية المتطرفة، يمكن أن يؤدي إلى تهديدات أمنية خطيرة لمؤسساتنا والسلامة البدنية للمشرعين والموظفين لدينا. وينبغي للحكومات أن تتخذ تدابير محورها الإنسان، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، من أجل استعادة ثقة الجمهور التي تآكلت أثناء الجائحة. يجب أن تكون البرلمانات مركز المساءلة والشفافية الديمقراطيتين، بما في ذلك الاستجابات لوباء كوفيد-19، من خلال إشراك المواطنين في عملها بشكل منهجي. وهذا من شأنه أن يعزز شرعيتها وجودة العمليات البرلمانية.

14. ظلت البرلمانات مفتوحة أمام الأعمال البرلمانية رغم القيود المفروضة على قدرتها على الاجتماع بالحضور الشخصي. وقد أدى ذلك إلى ابتكار غير مسبوق، حيث نقلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) من المكتب الخلفي إلى داخل الغرف البرلمانية، مما أتاح العمل عن بُعد، وعقد الجلسات عن بُعد، وحتى التصويت عن بُعد في العديد من البلدان. نشجع البرلمانات على مواصلة الابتكار وتوسيع نطاق استخدام التقنيات الرقمية من أجل الاستعداد المناسب لحالات الطوارئ في المستقبل، وتعزيز الوصول إلى البرلمانات، وفي نهاية المطاف زيادة مساءلتها وشفافيتها وانفتاحها على المواطنين.

15. في حين أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعالم أن يظل مترابطاً قدر الإمكان، وساهمت في تعزيز الرخاء والتنمية والأمن على جميع المستويات، فإن استخدامنا المتزايد للتكنولوجيا ينطوي على مخاطر كبيرة، مما يعرضنا للهجمات الإلكترونية والجرائم الإلكترونية. تشكل الإنترنت، ولاسيما وسائل التواصل الاجتماعي، أرضاً خصبة للمعلومات المضللة والتلاعب ونشر الأخبار الكاذبة والتضليل الإعلامي والتمييز والتحرش وخطاب الكراهية والعنف. ومن بين الشواغل الملحة أيضاً زيادة المراقبة الجماعية، والاعتماد غير المبرر على الخوارزميات والذكاء الاصطناعي، واستخدامها غير المنظم، والخصوصية الرقمية.

16. يتعين على جميع المعنيين مراعاة المبادئ والقواعد والمعايير الخاصة بالسلوك المسؤول في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ندعو المجتمع العالمي إلى العمل معاً ووضع إطار متعدد الأطراف لتنظيم استخدام التكنولوجيات الرقمية، وفرض قدر أكبر من المساءلة على شركات التكنولوجيا الكبرى. وبشكل عام أكثر، يجب أن نعمل من أجل نهج توافقي عالمي لإدارة هذه التحديات، بما في ذلك أمن البيانات والخصوصية، وعواقب استخدام الذكاء الاصطناعي، والجانب الأخلاقي للابتكار العلمي والتكنولوجي، مع الامتثال الصارم لالتزاماتنا في مجال حقوق الإنسان.

17. نؤمن إيماناً راسخاً بأن مجتمعاً عالمياً له مستقبل مشترك للبشرية، قد تداخلت فيه المصالح والتطلعات المشتركة. ولا يمكن التغلب على التحديات المشتركة إلا من خلال الاستجابات العالمية والتنسيق والتعاون بين جميع دولنا. لذلك نؤكد من جديد الدور الرئيسي لتعددية الأطراف، وفي صميمه الأمم المتحدة. كما أننا نؤيد بشدة جهود الاتحاد البرلماني الدولي لإشراك البرلمانات

والبرلمانيين وحشدهم حول العمليات العالمية الرئيسية والالتزامات العالمية، وبالتالي زيادة تعزيز البعد البرلماني للحوكمة العالمية. يجب أن نواصل استعراض تعددية الأطراف وتنشيطها وتجديدها، لضمان سماع أصوات البرلمانيين في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية.

18. نشيد بالبرلمان النمساوي والاتحاد البرلماني الدولي، وبمنظمتنا العالمية للبرلمانات الوطنية، على جمعنا معاً في هذه القمة البرلمانية في مثل هذا الوقت التاريخي. ونتعهد بإعادة هذا الإعلان إلى بلداننا وبرلماناتنا، والعمل بجد على متابعة توصياته الرئيسية. ونتطلع أن نجتمع مرة أخرى تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي وبالتعاون مع الأمم المتحدة لتبادل خبراتنا وتقديم تقرير عن التقدم المحرز.

التحفظات التي أعرب عنها:

للفقرة 4 (المساواة بين الجنسين) والفقرة 12 (تغير المناخ): من قبل تركيا

وللمفهومين *"تدابير محورها الإنسان"* (الفقرة 13)، و*"مجتمعاً عالمياً له مستقبل مشترك للبشرية"* (الفقرة 17): من قبل بلجيكا، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، والمجر، وأيسلندا، والنرويج، والسويد، وسويسرا.

Virtual 2020 **Vienna 2021**

5th World Conference of Speakers of Parliament

Parliaments for peace, people and planet #5WCSP

Inter-Parliamentary Union

UN75 2020 AND BEYOND

REPUBLIC OF AUSTRIA Parliament

HIGH-LEVEL DECLARATION

on parliamentary leadership for more effective multilateralism that delivers peace and sustainable development for the people and the planet

1. In August 2020, we, the Speakers of Parliament, convened for the virtual segment of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament. The world was five months into a global pandemic, with over 20 million recorded cases of COVID-19 infection and at least 750,000 deaths attributed to the virus. The virtual segment resulted in a commitment to strengthen international cooperation, solidarity and multilateral action, not only to lead the world out of crisis, but also to transform it for the better and to improve resilience. By the start of September 2021, the pandemic had resulted in close to 220 million confirmed cases of COVID-19 infection and over 4.5 million deaths, coupled with extensive disruptions to essential health systems in several regions, underscoring the urgent need for a well-coordinated, multisectoral approach to the health emergency, ensuring surge capacity at all levels in all countries.

2. Our declaration in August 2020 underscored the critical importance of multilateralism and international solidarity in addressing the daunting socio-economic challenges of our time. As some countries finally start to emerge from the pandemic, this declaration rings truer than ever before. The very fact that we have been able to meet in person in Vienna is testimony to the significant progress that has been made through our collective efforts, in particular in terms of developing and delivering life-saving vaccines for all to ensure that no one is left behind. This Conference has granted many of us the first opportunity in over 18 months to meet in-person to share our experiences and lessons learned from the pandemic and to look forward with renewed hope to a positive recovery, founded on our shared endeavour to build back – and build forward – better.

3. The recovery must take account of the particular impact that the pandemic has had on women and girls, young and elderly people, persons with disabilities, marginalized and vulnerable populations, refugees, and communities affected by conflict. The recovery efforts must uphold the rule of law, democratic principles and universal human rights. The recovery must be inclusive, sustainable and green and must incorporate innovative solutions to the climate crisis. We must work together as one human family in facing epidemics and other crises, overcoming differences of all kinds and seeking to foster a culture of tolerance, coexistence and acceptance of the other. A renewed commitment by all parliamentarians worldwide to meaningful and effective multilateralism is critical to such a recovery.

E

4. We recognize that women have made a significant contribution on the front line of the response to the COVID-19 pandemic. And yet, the pandemic has had a disproportionate impact on women and girls, with lockdowns leaving them more vulnerable to domestic violence and increasing the burden of caring for children and the elderly. Women have also been more likely to lose employment or income as a result of the socio-economic downturn. Women and girls in conflict situations remain particularly vulnerable. All these situations have stressed the importance of putting gender equality and the empowerment of women at the heart of the COVID-19 response and recovery. We must build forward in a more gender-inclusive way and create a new global social compact for gender equality enabling the full and effective participation of women in all spheres of society. From this perspective, women must be part of the strategy and leadership of the COVID-19 recovery process, and the first step to achieving this is to ensure their equal and meaningful representation in parliaments, governments, private companies and other decision-making bodies.

5. We also acknowledge that social distancing and lockdown measures during the pandemic have had a devastating impact on youth, limiting their access to education and reducing their employment prospects, which has resulted in isolation and a surge in mental health issues. At the same time, young adults have undertaken vital front-line roles as healthcare, public utility and retail workers, as well as supporting their communities during the pandemic. We recognize these critical roles and pledge to harness the positive energy and innovativeness of young adults by making every effort to increase youth representation in our parliaments, including by joining the IPU Campaign *I Say Yes to Youth in Parliament*, which is promoting several transformative actions. We also commit to promote initiatives aimed at educating and training young people in modern information technologies, thus preparing them for the jobs of the future.

6. The COVID-19 pandemic has triggered a multifaceted crisis that has undermined progress in the achievement of the sustainable development goals, made States more fragile and eroded international cooperation, resulting in worldwide increases in poverty, hunger, inequality and violence. Parliaments must rise to the challenge by, first and foremost, protecting the norms and principles of peace, development, democracy, human rights and respect for the rule of law. We must also tap into the many benefits of inter-parliamentary dialogue and cooperation in order to build bridges for better understanding, so as to lay the foundation for a more peaceful, prosperous and sustainable world where all people can live in freedom and dignity.

7. The global economic recovery must, therefore, be inclusive, with commitments to fight poverty and lessen inequality, reduce unemployment, and improve access to education and essential services. This should nurture renewed efforts to address the root causes of conflicts and build more peaceful, just and inclusive societies. As the United Nations has recognized, Parliaments have a key role to play in identifying bold and transformative actions to make the attainment of the SDGs a reality. With less than a decade to go, we commit ourselves once again to accelerating our efforts to fully implement the 2030 Agenda for Sustainable Development in our work as parliamentarians.

8. A sustainable recovery from the COVID-19 pandemic will depend to a large extent on international cooperation and solidarity. Accordingly, we reiterate our support for the World Health Organization, in particular in terms of its work on research, rapid response and better pandemic preparedness through enhanced cooperation among nations. We call for strengthened international cooperation on vaccine research and development, production and distribution, and improving accessibility and affordability. In this regard, vaccines must be distributed rapidly, fairly and equitably, as well as universally. No one will be safe from COVID-19 until everyone is safe. Innovative measures, such as voluntary licensing and exchange of know-how and technology must be taken to enhance equitable access to affordable vaccines and to scale up global vaccine production and distribution in the long term. We commend the collaboration among countries, along with health organizations and manufacturers, including through the Access to COVID-19 Tools (ACT) Accelerator and the COVID-19 Vaccines Global Access (COVAX) programme. However, much remains to be done to ensure unimpeded and equitable access to COVID-19 vaccines for all countries.

9. We urge collaboration on continued research and innovation into the treatment and elimination of COVID-19 and coronaviruses more generally, including the debilitating long-term impacts of post-COVID-19 syndrome (also known as “long COVID”). Moreover, we call for close co-operation to prepare the world for future pandemics. In this regard, it is important to work towards the establishment of a global health charter, to be agreed upon by world leaders, which guarantees health security for the world’s population, without exception, and to confront epidemics and disasters of a global nature with common universal principles and values, and in a manner that guarantees respect for human health rights.

10. The recovery of the global economy following the COVID-19 pandemic remains uncertain and unequal. Many countries will face huge budgetary deficits in the coming years and parliaments must be ready to address such challenges. We believe that a fair, open, inclusive, transparent and non-discriminatory rules-based multilateral trading system, with the World Trade Organization at its core, remains a pivotal foundation for the global economy. We call for increased coordination on macro-economic policy, continued efforts to strengthen sustainable global trade and oppose protectionism and unilateralism, and robust measures to revitalize the global economy – including in terms of developing a fairer global tax system. A key component of the economic recovery will be the advancement of the digital economy. We, therefore, call for more efforts to address the digital gap and ensure fair access to technology, internet connectivity and knowledge. Parliaments should help facilitate the development of core digital infrastructure and enhance digital skills among their populations.

11. The COVID-19 pandemic must not overshadow the urgency of climate action. In order to genuinely build a better future and long-term resilience, we must achieve a green, inclusive and innovation-based growth and sustainable recovery. We remain convinced of the compelling need to tackle climate change and reiterate the critical importance of the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) and the actions and targets set out in the Paris Agreement. We welcome increased support for the Paris Agreement, in particular the return of the United States earlier this year as a party state to the Agreement. We express our strong support for an ambitious and collaborative outcome from the 26th UN Climate Change Conference of Parties (COP26) in Glasgow in November 2021, and stand ready to make a robust parliamentary contribution to this process.

12. We also express our deep concern about the negative impacts of the climate crisis on human health and security, such as increased food insecurity, water stress and resource scarcity arising from increasingly frequent and ever more severe weather events, all of which in turn fuel conflicts and tensions and force more people around the world to leave their homes. We stress the need for preventive strategies to mitigate climate risks and enhance resilience, especially for the most vulnerable and marginalized people. We recognize the importance of preserving biodiversity and express our support for COP15 to the Convention on Biological Diversity, due to be held in Kunming, China in October 2021, under the theme of *Ecological Civilization – Building a Shared Future for all Life on Earth*.

13. The COVID-19 pandemic has also resulted in increasing threats to our democratic principles and institutions. In addressing the pandemic, the legislative, executive and judicial branches of government have had to take challenging decisions, notably curtailing freedom of movement, which has sometimes led to disillusionment and citizens losing trust in the political processes and in their representatives. Left unchecked, this dissonance, which is often fed by misinformation and extremist ideology, can create serious security threats to our institutions and to the physical safety of our legislators and staff. Governments should take people-centred measures, in full respect of human rights, in order to restore public trust that was eroded during the pandemic. Parliaments should serve as the centre of democratic accountability and transparency, including for COVID-19 responses, by systematically integrating public engagement into their work. This will enhance their legitimacy and the quality of parliamentary processes.

14. Parliaments have remained open for business despite restrictions on their ability to meet in person. This has led to unprecedented innovation, bringing information and communications technologies (ICT) from the back office into the very heart of parliamentary chambers, allowing remote working, remote sittings and even remote voting in many countries. We encourage

parliaments to continue to innovate and expand the use of digital technologies in order to be appropriately prepared for future emergencies, enhance access to parliaments, and ultimately increase their accountability, transparency and openness to the public.

15. While information and communications technologies have allowed the world to remain as interconnected as possible, and have contributed to enhancing prosperity, development and security at all levels, our increased use of technology carries considerable risks, exposing us to cyber-attacks and cybercrime. The internet, and in particular social media, is fertile ground for misinformation, manipulation and the dissemination of false news and disinformation, discrimination, harassment, hate speech and violence. Increased mass surveillance, undue dependence on and unregulated use of algorithms and artificial intelligence, and digital privacy are also pressing concerns.

16. All stakeholders need to observe principles, rules and norms for responsible behaviour in the ICT environment. We call on the global community to come together and establish a multilateral framework for regulating the use of digital technologies and imposing greater accountability on big tech corporations. More generally, we must work for a global consensual approach to the management of these challenges, including data security and privacy, the consequences of the use of artificial intelligence, and the ethical aspect of scientific and technological innovation, in strict compliance with our human rights obligations.

17. We strongly believe that a global community with a shared future for humankind has interwoven mutual interests and aspirations. Common challenges can only be overcome through global responses, coordination and collaboration between all our nations. We, therefore, reaffirm the key role of multilateralism, with the United Nations at its core. We also firmly support the IPU's efforts to engage and mobilize parliaments and parliamentarians around major international global processes and global commitments, thereby further strengthening the parliamentary dimension of global governance. We must continue to review, revitalize and renew multilateralism, so as to ensure that the voices of parliamentarians are heard at the United Nations and other international fora.

18. We commend the Austrian Parliament and the IPU, our global organization of national parliaments, for bringing us together for this parliamentary summit at such a historic time. We pledge to take this Declaration back to our countries and our parliaments, and to work diligently in following up on its key recommendations. We look forward to coming together again under the auspices of the IPU and in cooperation with the United Nations so as to share our experiences and report back on progress achieved.

Reservations expressed:

To paragraph 4 (gender equality) and paragraph 12 (climate change): by Turkey

To the concepts of *"people-centered measures"* (paragraph 13) and "*global community with a shared future for humankind*" (paragraph 17): by Belgium**,** Denmark, France, Germany, Hungary, Iceland, Norway, Sweden and Switzerland